الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من ينقذ العالم من أزماته الكارثية؟

علي حسن الفواز

من ينقذ العالم من حروبه القادمة؟ من يملك السلطات الفاعلة لإنقاذ هذا العالم الضحية من أنياب الأزمات الاقتصادية المالية التي تحولت الى غول كوني والى مصدر لتوليد اشكال معقدة من الحروب الاجتماعية والثقافية والصناعية؟ من سيكون الأكثر ضحية؛ الإمبراطورية الأميركية، ام الغرب واليابان، أم الاقتصاديات الناشئة عالميا في الصين وكوريا الجنوبية ودول أوروبا الشرقية، أم هي الدول العمثالثية في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية التي ستزداد فقرا وتصحرا وتضخما؟

هذه التساؤلات قد تبدو الأقرب الى اثارة انتاج الرعب، رعب المستقبل، ورعب السيطرة على ازمات صراعية مازالت مفتوحة على احتمالات كارثية، مثل ازمة الارهاب وتعقد مفاهيمه وطبيعة قواه الغامضة وخلاياه النائمة، وأزمات الطاقة والبيئة والاحتباس الحراري، وازمة التسلح النووي، وازمات البنوك والعقارات، فضلا عن ازمات الصراعات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط وفي أفغانستان وباكستان والقرصنات البحرية وغيرها، خاصة مع تفاقم قابل للتواصل للازمة الاقتصادية المالية العالمية وما يمكن ان تتركه من آثار تدميرية على البيئة الاقتصادية العالمية، وانعكاساتها عبر انتاج ازمات اجتماعية معقدة مثل هشاشة التنميات الاقتصادية واتساع معدلات البطالة والتضخم وارتفاع معدلات المديونية العالمية، ناهيك عن ضعف للخطط الستراتيجية في دعم البرامج العامة في الدول الفقيرة.

ارتباك السياسات الاقتصادية في العديد من الدول وضعف قدراتها، خاصة تلك المالكة للميزانيات في مواجهة تداعيات هذه الأزمة، هو ما يشكل الحلقة الاخطر في صناعة هذه الازمة العالمية. ليس لان هذه الأزمة هي انذار باحتمال نهاية العصر الرأسمالي، ومهيمناته التقليدية المهيمنة منذ ثلاثة قرون تقريبا، بل بكل ما تمثله من أنظمة للإنتاج والسيطرة والاسواق وطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القهرية التي فرضت بعض اشكالها على السياسات الدولية والإقليمية، تلك التي تحول بعضها الى سياسات وشركات عابرة للقارات، عمدت الى مركزة رأس المال في ايدي قوى معينة اصطنعت لها منظومات عسكرية وتجارية وتنظيمية ونقدية بالغة التعقيد والهيمنة.

التبشير ببداية عصر جديد قد يكون هو السمة الاجتماعية التي تعبّر عن التغاير في طبيعة القوى الاقتصادية التي إعادة النظر في مفهوم الرأسمالية بشكل عام، وبطبيعة توصيفاتها التقليدية التي رسخها ادم سمث في العقل الاقتصادي، وعبر هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، اذ ان صعود كيانات صاعدة وبالغة القوة، كالصين، كانت لا تحلم إلا بالالتحاق به، ولم تفعل سوى ذلك وهو يعدّ بحد ذاته توصيفا اخر لقدر المنظومات الاقتصادية العالمية، وخصوصية تحولاتها العميقة الاثر من خلال صعود نموذج(الدولة) الحاضنة للمركزية الاقتصادية، ومن هنا تكمن خطورة الانهيار الاقتصادي العالمي، اذ انه سيكون انهيارا للشركات العالمية الكبرى وإعلان إفلاسها كما حدث مؤخرا للعملاق جنرال موتورز الأميركية، سيكون انهيارا للدول وأنظمتها الاجتماعية والسياسية.

لم يكن الانهيار النقدي العالمي وبداية الركود الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين وإعلان افلاس الشركات العالمية إفلاسها الا بداية لانهيار كوني قد يتجاوز في نتائجه ازمات الركود الاقتصادي التي حدثت في بدايات القرن العشرين، اذ ستتعدى اثاره المجتمع الاقتصادي الأميركي والغربي الى المجتمعات الاقتصادية الاخرى، خاصة تلك البيئات الاستثمارية والمصرفية في دول العالم البعيدة عن المركزيات الاقتصادية خاصة في دول شرق آسيا ودول الخليج العربي، على اعتبار ان هذه الدول هي بيئات استثمارية كبيرة، وبيئات عمالة واسعة، وان انهيار النظام الاستثماري والمصرفي يعني تهديد هذه البيئات الاقتصادية بالمزيد من الأزمات، واتساع البطالات وفقدان فرص العمل التي ستكون ضاغطة بشكل خطير على الدول الفقيرة الأخرى خاصة دول شرق اسيا وبعض الدول العربية الأخرى كسوريا ومصر والأردن ولبنان والمغرب العربي.

انهيار البيئة المصرفية وتدهور نظامها التراكمي امتد ليكون مشكلة حقيقية لها انعكاساتها الاشكالية على جوهر العمل المصرفي ونظامه الاقراضي، اذ ان(تعثر المصارف العالمية شكل معضلة بالغة التعقيد لدى الحكومات التي تتبصرُ آليات دعم تنهض بالجهاز المصرفي من جهة، وتحفظ مال دافعي الضرائب من جهة ثانية. فالأخطار التي تتهدّدُ مصارف كبرى، كانت تظنّ فولاذية التحصين ومنيعة على الاختراق، جعلتها شبه مضطربة ومتزوية عن حقول نشاطها، تسعى إداراتها إلى ترميم قواعدها المالية)١

ان السؤال الذي بات ملحا الان، يكمن في البحث عن الكيفيات التي يمكن ان تنقذ الاقتصاديات العالمية من هذه الكارثة، اذ ان بقاءها ينذر ببروز أزمات (مسكوت عنها) ترتبط بصعود قوى خارج نظام الدولة التقليدية، وربما هي الاكثر تطرفا، وغلوا، قوى ذات اتجاهات أصولية معقدة تنحني في جوهر خطابها الثقافي على اشكالات الهويات المحلية خاصة في بيئتنا العربية والإسلامية، تلك التي أعادت انتاج الكثير من الأزمات (أزمات الدولة وتوصيفاتها والنظر الى الحاكمية، والأسباب الشرعية، والجهاد، والمستبدة) وربما تحرض من جهة أخرى على عودة الاتجاهات الراديكالية ذات المزاج اليساري المتطرف خاصة في بعض دول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية، بكل ما تعنيه هذه التحولات من اتجاهات استعادية لمفاهيم اليسار التقليدي والثورات الدائمة والبطولات الشعبية وثقافويات فرانز فانون وجيفارا وغيرها..

البحث عن الحلول بات يأخذ اشكال معالجات قسرية تقوم على قضية الدعم المباشر للنظام المصرفي العالمي خاصة ان هذا النظام قد خسر (في ٢٠٠٨ نحو ٧٩٢ بليون دولار بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، عوّضها بأنصبة مختلفة قيمتها ٨٣٠ بليون دولار نصفها من مصادر عامة. لكن هذا التعويض لم يوقف الانهيارات المصرفية وتداعيات قيم أسهمها في أسواق المال، ولم يحل دون خشية المدّخرين على ودائعهم. وفشلت الخطط الأميركية، في التخفيف من عثرة القطاع المصرفي واستئناف الإقراض، على رغم انها ضخت السيولة في نحو ٣٠٠ مصرف متعثر واستثمرت في عدد منها. وأعلن ٤٨ مصرفا إفلاسها)٢.

كما ان سياسة الدعم الاقتصادي للمصارف الأساسية قد اتسعت لتشكل نوعا من التعويض العالمي الحافظ للنمط السياسي الاقتصادي باتجاه السيطرة على الفوضى، وضبط بعض مساراتها، اذ أخذت هذه السياسة طابعا اكثر ضغطا وبطريقة انعكست بشكل فعال على عمل المصارف وبرامجها، خاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم سياسة الاقراض غير المسيطر عليها والتي يعدّها البعض المسؤولة عن تفجير هذه الازمة، فقد قام(بنك الاحتياط الفيدرالي من رفع حجم الأموال الدولارية وبما يمكن البنوك المركزية إقراضها علي مستوي العالم بنحو ٤ أضعاف لتبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ٢٤٧ مليار دولار حيث أتاح المركزي الأمريكي زيادة الأموال المقرضة من قبل المركزي الأوروبي وبنك اليابان والبنوك الأخري ليبدأ إجماليها من ٦٧ مليار دولار وذلك بهدف الحد من الضغوط المتزايدة علي القروض الدولارية قصيرة الأجل) كما ورد في تقرير الفاينانشال تايمز المنشور على موقعها الالكتروني.. رغم ان البعض يقول ان الازمة المالية هي جزء من جوهر الرأسمالية خاصة فيما يتعلق بـ(إطلاق الحرية لرأس المال .. التحرير النقدي، تحرير التجارة، تحول شكل الإنتاج الرأسمالي من شكله الإنتاجي إلى شكله المالي و الخدمي ، تلاشي فاعلية قانون القيمة)كما يقول ميلتون فريدان/ ٣

مثلما ان البحث عن الحلول قد اتخذ ابعادا اخرى تجاوزت منهجية السياسات المالية الى اشكال من التطمينات التي بات يطرحها القيمون على المؤسسات النقدية العالمية، على امل ان تسهم اطمئناناتهم تلك في الابقاء على هامش محدود للازمة وإيقاف اتساع نطاقها الضاغط على الأسواق المالية، وتبعاتها في التأثير على شكل النظام الاقتصادي الرأسمالي، خاصة بعد قيام بريطانيا وهي الدولة العتيدة في نظامها بفرض سيطرة للدولة على العديد من البنوك، مقابل ضعف قدرة دول اخرى على دعم مجالها المصرفي في دولها، بما ينذر بأخطار اجتماعية خطيرة قد تمتد الى فقدان النظام الضامن لفرص جديدة للعمل، وتنظيم الرواتب ونظام الاقراض ونظام دعم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية.

في هذا السياق قال نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي جون ليبسكي في كلمة القاها أمام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن (في الوقت الذي تظهر فيه هذه الأحداث خطورة الموقف فإن رسالتي اليوم مباشرة وصريحة.. بالإمكان احتواء هذه الأزمة دون تكبد مضار وقوع كساد عالمي".

وأضاف في كلمته ،واضعا لمسة ايجابية على النكبة المالية الأمريكية "النتيجة الاكثر ترجيحا هي ان الاضطراب المالي الذي لا يزال قائما في العديد من اسواق الاقتصاديات المتقدمة لن يمنع في حد ذاته من التعافي التدريجي للأنشطة الاقتصادية خلال ٢٠٠٩ووصف ليبسكي هذه الكارثة التي عاشها الاقتصاد العالمي لا الامريكي بأنها "التجسدات الأخيرة لازمة اقتصادية توسعت فجأة لتصبح ذات ابعاد تاريخية" مشيرا الى ان هذه الكارثة الاقتصادية ستؤدي الى تعاف اقتصادي بوتيرة اكثر بطئا مما كان الحال سيصبح عليه لو لم تقع الازمة)٤.

ولعل ما برز مؤخرا في قمة العشرين الذي عقد في لندن من تقاطعات وصراعات بين القوى الدولية يؤكد جوهر هذه الازمة وخطورة تداعياتها على السياسات الدولية، اذ حرص بعض الرؤساء على الانحياز رغم الازمة على جوهر النظام الاجتماعي للدولة وتكريس نظرها للمجتمع الحر والسوق الحرة والتجارة الحرة ومنهم الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي الذي اكد على بقاء فرنسا في انحيازها الى مثلها التقليدية إزاء مفاهيم الديمقراطيات السياسية والاقتصادية، ومفاهيم النيوليبرالية التي تنتمي الى اشكال متقدمة من العولمة، اذ سعى الرئيس الفرنسي على حرص الدولة الفرنسية على التمسك بنظرية مسؤولية الدولة وضرورة توسيع التقديمات الاجتماعية.

اللقاء الدولي في قمة العشرين يعدّ اكبر تجمع لدول تجمعها مصالح مشتركة واخطار مشتركة لمواجهة تداعيات الازمة والبحث عن سبل دولية لمعالجة تداعياتها، فالدول الثماني الاغنى مع روسيا والدول ذات اقتصاديات جديدة مثل الصين والهند والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وافريقيا الجنوبية وكوريا الجنوبية واستراليا والسعودية واندنوسيا وتركي، التقت عند الأفق الغائم للازمة، خاصة وان اثرها قد بدا واضحا على السياسات الاقتصادية لهذه الدول جميعا وانعكس على موازناتها وبرامجها الاستثمارية والتمويلية.. فضلا عن ان هذا اللقاء الدولي اعاد رسم الخارطة السياسية العالمية، خاصة ما يتعلق بالاعتراف بأهمية وجود دول ذات اقتصاديات ناهضة في رسم اقتصاديات العالم المعاصر، والتقليل من الاثار الكارثية لهذه الأزمة طبيعة الاجتماع وملفات العمل المثارة في ايامه الساخنة ارتبطت بمعالجة المشاكل الخاصة حول ايجاد كيفيات لتشديد الرقابة على النظام المالي بحيث تضبط صناديق المضاربة عالية المخاطر، ووكالات البورصة، واللجان الضريبية، تلك التي تحولت الى علل داخل النظام المالي العالمي وجزء من مشاكله وتضخم مسؤولياته الإدارية البيروقراطية، وكذلك البحث عن آليات اكثر جدّة في دعم برامج صندوق النقد الدولي، مثلما هناك عمل لطمأنة الدول الفقيرة بأنها ستنال نصيبها من الاهتمام في عصر إعادة النظر الشاملة هذه (بعدما كان الصندوق خاضعا لسياسات عمدت الى تضييق الخناق على موجهات السياسات في هذه الدول، وربما التدخل في سياساتها، بحجة سوء حاكميتها، والدعوة الى البحث عن اشكال ولو قسرية لأنماط من الديمقراطيات الليبرالية، والى اقتصادات حرة وأسواق مفتوحة، والى تماه مع توجهات أنظمة التجارة العالمية، مقابل وجود مهيمنات اجتماعية وسياسية هي جزء من هذه الأنظمة ومن هوياتها واشكالها، رغم ان البعض ينصرف عن التعاطي مع هذه الأسباب ويربط صناعة الأزمة بعوامل داخلية في النظام الرأسمالي وتعقيداته والتي تتجوهر في إلاطلاق المهووس لحرية لرأس المال.

الأزمة المالية العالمية الراهنة في سياق هذه المرجعيات تشكل توصيفا لمجموعة من الظواهر التي تفاقمت بسبب ما رافق السياسات من ازمات هي في جوهرها غطاءً ظاهريا للأزمة الاقتصادية البنيوية التي يعاني النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة انعكاسات السياسات الاقتصادية للعسكرة، والحروب وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، فضلا عن ان خطورتها تكمن في انفجار القطاع المالي المهيمن وبما يعبر عن نهاية دورة للاقتصاد الأمريكي تلت بعض مظاهر الانتعاش عام٢٠٠٣، فضلا عن اقترانها بسياسات اقتصاد داخلية، لها علاقة بتعقيدات الاقراض وتكاليف الرهون العقارية خاصة لفئات اجتماعية اكثر هشاشة، ناهيك عن اشكال اجتماعية لما يسمى ب(انفجار الاستهلاك الداخلي)، مع استشراء(استدانة كثيفة، على قاعدة أسعار فائدة منخفضة جدا وخفض التكاليف المالية، وهي الآليات التي أفضت إلى تلك" الفقاعة العقارية". على هذا النحوُ أرسي نظام قروض الرهن العقاري عالية المخاطر أي القروض المجازفة ذات سعر الفائدة المتغير الممنوحة للأسر الأكثر هشاشة. يمثل هذا النظام، إلى جانب تمويل أشكال العجز بالرساميل الأجنبية وخفض قيمة الدولار، أحد الأولويات الرئيسة لنموذج النمو الأمريكي من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨... لكن عندما رفعت الخزينة الاتحادية (البنك المركزي الأمريكي) المعدلات الموجهة للنقد، عطلتْ الآلة وسببتْ إفلاس وانهيار ملايين الأسر المستدينة، و أدى الأمر إلى إفلاس مؤسسات قروض هامة واهتزاز النظام البنكي. هذا لأن القرض ركيزة هذا النمو الأمريكي. وفعلا يستدعي الحفاظ على ربح مرتفع ومنتظم طلبا دينامياً، ولا يتأتى هذا من الأجور المضغوطة بهجمات أرباب العمل، ولا بالأسواق الداخلية للبلدان المنبثقة المتطورة بما يكفي، ولا بالمداخيل الموزعة على مالكي الأسهم)٥

عدم وضوح السياسات الاقتصادية، يرتبط أحياناً بعدم وضوح السياسات العامة، وهذا ما ادركته مؤخرا السياسة الأميركية في إدارة الرئيس الأميركي اوباما، وهذا ما دعى المستشار الاقتصادي في البيت الابيض الاميركي لورنس سمرز الى ان التراجع المضطرد للاقتصاد سيتوقف خلال بضعة شهور مع بدء ظهور تأثير إجراءات التحفيز وجهود الإنقاذ الحكومية، يتوافق ذلك أيضاً مع تقدير خبراء اقتصاديين يرون مؤشرات متعددة على بداية نهوض الاقتصاد الأميركي.

وقال لورنس الذي كان يتحدث أمام نادي واشنطن الاقتصادي، انه لا يزال من غير الواضح مدى سرعة وقوة عودة الاقتصاد الى الصعود، رغم الثقة بنهاية هذه الأزمة، اذ ان ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة ربما سيواصل الصعود، لان البطالة بحاجة الى معدل نمو يبلغ٢,٥٪ حتى تظل مستقرة، واذا تمت العودة الى النمو الايجابي فان اقتصادا ينمو بنسبة١٪ واذا ظل هذا النمو يشهد ارتفاعا في البطالة، فان إمكانية قبوله في الاستقرار تصبح بحاجة الى المراجعة.

ان مراجعة السياسات العامة ازاء هذه الازمة ينبغي ان تكون على وعي بمخاطر التضخم والانكماش، مع التأكيد ان مخاطر الانكماش في الأجل القريب من أسباب جهود التحفيز المالي القوية التي حاولت إدارة الرئيس اوباما من تبني برامجها وسياساتها الاقتصادية لدعم أسواق الائتمان واعفاء بعض المواطنين من سداد مبالغ التأمينات، مثلما هو العمل على هيكلة بعض الشركات العملاقة ومنها شركة جنرال موتورز، لغرض تعزيز الثقة بالاقتصاد الرأسمالي الأميركي وإمكانية تجاوز هذه الأزمة..

ان انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاديات العربية تشكل الحلقة الأخطر في مواجهة تداعياتها، خاصة ان هذه الاقتصاديات تقوم على دعم الاقتصاد الريعي الذي تضخه إيرادات النفط، والذي باتت انهيارات اسعاره تهدد الموازنات العامة لهذه الدول، فضلا عن انعكاسات هذه الأزمة على نظام الادخار والائتمان والاستثمار، والذي بات يهدد البنيات الاجتماعية للاقتصاد وتوظيف رؤوس الأموال العالمية في مشاريع قد تضعها هذه الأزمة أمام واقع الإفلاس او صناعة أزمات اجتماعية واقتصادية أخرى، والتي تحتاج بالضرورة الى سياسات استثنائية لمواجهة تداعياتها، من خلال العمل على تحرير السوق الاقتصادية العربية ومصارفها من التبعية هذه الاقتصاديات فرصة لتجاوز تداعيات الازمة العالمية، مثلما هو العمل على إعادة تنظيم السوق الاستثماري العربي وبالشكل الذي يعطي ل، فضلا عن تنشيط الاقتصاديات البينية بين هذه الدول، وطبعا هذه الاستحقاقات تفترض وجود توجهات سياسية تتجاوز العقد والحساسيات الغاطسة فيها العلاقات العربية عبر تخندقاتها الضيقة وسياساتها غير المحسوبة بوعي ستراتيجي مكفول بالنظرة العميقة الى صناعة المستقبل..

الازمات الاقتصادية

المعاني المتصلة بالدولة بين العلمانية والدينية

حكمت البخاتي

(٣-٣)

تتحدد الدولة وفق تعريف بها أكثر مما هو مجرد قانوني من معان تتصل وتصنع منها هوية اجتماعية تعبر عن الأمة التي تجسدها ويتصدر بدء هذه المعاني، السياسي ثم الإداري والقانوني وتستند كلها في تحديد هوية الدولة الى المعنى المترسب عن التاريخي . فالتاريخ يستمد سلطته في الدولة التي تأسست ونمت في مناخاته وعبر تراكمات الحدث فيه هكذا يكون التاريخ بالنسبة لدولة تؤمن بالهوية التاريخية. الاجتماعية قبل الهوية السياسية في التعريف لها وإذا كان السياسي هو الذي يتصدر فأنه يتزود ويتعمق بالتاريخ بأيدلوجياته الفاعلة في مجتمعاتنا ولان تاريخنا ديني فالسؤال هو الى مدى تستطيع السياسة ان تندمج بالدين او تنفصل عنه او بعبارة أخرى الى أي مدى نستطيع علمنة واقعنا السياسي وتحديدا منه على مستوى الدولة؟

وبالعودة الى مستويات المعان المتصلة بالدولة وتحديد وظيفة كل منها وإرهاصه في تنفيذ وتطبيق تعريفه للدولة فأن السياسي تكمن وظيفته في رسم مخطط أيدلوجية الدولة وأساليب التعامل مع مقتضيات المصلحة التي تنبني عليها ستراتيجيات بناء الدولة وحمايتها ومن ثم ديمومتها ، فالمصلحة جوهر السياسة وغايتها التي تنصاع اليها كل أرادة باتجاه النفعية والمصلحية حتى المبادئ في السياسة فأنها تتجه في بناء الدولة الى التكيف مع المصلحة وأحياناً التحول الى الانصياع التام وفق ما تمليه أرادة السياسة في تبرير الوسيلة استجابة الى غاية في المصلحة.

ثم أن السياسة هي تنشيط يمارس في تفعيل السلطة التي ينظر اليها على أنها قوة على استخدام القدرة العامة وتبدو متلبسة بمفهوم السلطة كثيرا واستخدامها للقدرة العامة هو الذي يقود الدولة الى فرض سلطة التكيف والتحول بالانصياع الى مخطط الدولة في المصلحة الا أن الدين مبادئ غير قابلة ذاتيا للتحول وقاعدة تتشكل فيها سلطة من نوع أخر هي سلطة الضمير التي تقاوم إغراء السياسة والشد باتجاه الانصياع وبهذا نشهد افتراق أو ضرورة افتراق الدين عن الانصياع الى أرادة السياسة وتابعيته في الانصياع الى الدولة فالدين متبوع مفترض في الدولة والمجتمع.

فالعلمانية وبالقدر الذي ترى فيه الدلالة الدينية التطبيق الكامل والنافذ وغير الناقص للدين واستحالة التطبيق له في التجربة السياسية الإسلامية والمسيحية تؤمن بتحييد الدين في الدولة عن طريق عدم منحه أي امتياز اجتماعي. سياسي يعبر عن هوية الدولة وتطرح العلمانية مفهوم أو مبدأ حرية الضمير بديلا عن امتياز الدين وتقصد من وراء ذلك وبسبب تعدد الأديان في المجتمعات الإنسانية الى منع احتكار الدولة من قبل جماعة دينية محددة تقود السلطة فيها بالنتيجة الى صدامات مع جماعات دينية أخرى من هنا يأتي اهتمام العلمانية بفكرة الشعب المتجانس بعيدا عن لا تجانس الأديان وهو مجال واسع تتحرك فيه علمنة الدولة وتقف الدلالة الدينية فيه على مستوى النموذج المؤسس في الأمة فالإسلام دين في الأمة وهي حقيقة لا تجروء العلمانية على تجاوزها وضرورة أن تهتم بمراعاتها في تطبيقاتها السياسية والقانونية بعد ان تؤمن كفالة الحريات الدينية والشخصية وتجنب الدولة سياسات الشد الديني باتجاه نبذ أو إقصاء أو الحرب على الأخر والاستعانة بالعلمنة السلم المدني وسياسات السلم الدولي.

وأما المعنى الذي تصاغ به الدولة وفق نظام أداري فهو نتاج فكرة المؤسسة والمؤسسة نتاج فكرة تنبثق عن الحاجات التي تتطلب الإشباع حاجات الذات وحاجات الآخرين وتكون وظيفة الدولة هو تأمين تلك الحاجات ومن اجل ذلك فأنها ترسخ بنية من العلاقات والقرارات تجعل مفهوم الإدارة ومهمته توجيه مجمل النشاطات في تلك العلاقات والقرارات نحو أهداف المؤسسة . الدولة وهو ما أدى الى ابتكار علم الإدارة الذي يحدد المبادئ الإدارية الضرورية لإدارة الموارد الإنسانية وكذلك تحديد صبغ وأشكال التنظيم في العمل المؤسسي ، وهو تنظيم في الغالب لا يثير مشاكل النزاع او عوامل التحرك المضاد بل تكمن وظيفته في تسيير العمل المؤسسي في الدولة وبهذا فهو لا يصطدم والدينية لافتقاد موضوع التواصل والتضاد بل ان كثيرا من الدول تهتم بالطابع العلماني من العلم في تسيير نظمها الإدارية دون أن تكون دولا علمانية.

وأما المعنى التاريخي المتصل بالدولة فأنه يمنح الوجدان الوطني ويؤسس للانتماء الذي يصير هوية الفرد وفي بعد أنساني أكثر وجودية يصير الانتماء وجودا محضا تنموا في ثقافته مفاهيم الفداء والتضحية وهي غالبا ما لا تخلوا منها ثقافة مجتمع أرتبط بوشائج التاريخ مع أرضه وانتظمت في هذه الوشيجة دولته ونتيجة هذا البعد الوجودي في قضية الدولة تناولت الفلسفة موضوعة الدولة مفهوما وفكرة ضمن ما اشتغلت عليه فلسفة التاريخ التي بلغت ذروتها في تضمينها بعدا وجوديا في فلسفة هيغل التي نظر فيها الى الدولة بالمعنى المطلق عبر إحدى تجليات الروح المطلق في الدولة وتجسدت هذه الدولة عند هيغل في بروسيا وبعيدا عن ذلك المطلق في التاريخ أو فلسفة التاريخ عموما فان التاريخ لا ينفك عن هوية الدولة في لحظة تأسيسها فهو عمل مضمون هذه اللحظة الى القادم من أيامها وتقسيمات تاريخها في الحاضر والمستقبل بعد ان تنحشر لحظة التأسيس في ماض تستحضره هوية الدولة في كل أدوار تاريخها فالدولة تاريخ ينضاف الى تعريفها بالسلطة والجغرافية والسكان، أنه زمان يلازم المكان ويصنع السلطة والسكان،وعلى هذا المنحى يشتغل ويتحرك الإسلام في حق الاحتفاظ بهوية دولته الى أنشأها وأسس لها وهو حق شكل بالنسبة اليه امتيازاً أحتفظ به حملته ودعاته من المؤمنين الأولين والفقهاء اللاحقين ضمن تاريخية بشرية غالبا ما أراد زعمائها منذ أن تحولت الى ملك دنيوي أن يكسبوها سمة فوق بشرية لكنها كانت تزداد انتماءا الى الحقل البشري وتتجذر بتاريخية الحدث السياسي دون غياب للإسلام في أدارتها أو قياداتها يسمح لها بالانفكاك عن تجربتها التدشينية الأولى في المدينة هكذا كانت دولة الإسلام دنيوية برجالها وبخططها، وبكل مصالحها مع الحضور المهيمن للإسلام على قواعدها وركائزها في المجتمع ومنحه شرعية نظمها من خلال شكل ومضمون صيغة البيعة التي تعني العهد المأخوذ على الخليفة بالحكم بالكتاب والسنة من قبل أهل الإسلام وهو ما شكل ماهية هذه الدولة ولو على مستوى نظري لم تغيبه المخالفات لهذا العهد على نطاق التطبيقات التي شهدت انحرافاً دائما وكبيرا من السلطة تجاه الزامات البيعة وميثاق العهد فالدولة لم تنفصل عن ماهيتها وأدارتها وقوانينها الإسلامية بل حتى مع انهيار الخلافة الإسلامية وسقوط بغداد على أيدي المغول سنة ١٢٥٨هـ ظلت هذه الدولة حاضرة بماهيتها الإسلامية وقد سمح المغول ببقاء الحال على ما هو عليه نزولا عند أمر واقع وهو حضور الأسلم المهيمن على روح الدولة والأمة بأن واحد بل ان الإسلام قد أحتوى هذه الأمم الغازية وجعل منها طيعة لأمر دولته ومن أمراءها وأفرادها قادة ومؤسسين لها في مراحل من تاريخ اتصالها بالإسلام واستمرت هيمنة الإسلام على الروح المؤسس للدولة في تاريخ الإسلام حتى العقد الثاني من القرن العشرين بسقوط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى وظهور الدولة القطرية التي لم تستطع الانفكاك عن الهوية الإسلامية رغم السعي المحموم الى علمنتها وأسباغها طابع الحداثة وبالتالي فأن التجربة أثبتت وخصوصا بعد مرحلة العلمنة أن الدولة هي أحدى تجليات الروح الإسلامي وان العلمنة فهمت من قبل المسلمين على أنها صورة من صور الاغتراب الاجتماعي الذي مرت به الأمة في لحظة العلمنة أو الاغتراب الذاتي الذي جسدته ضعف صلة المسلمين بالدين من وجهة نظر أيدلوجية أسلامية .

وهي إفرازات تدعو البحث والفكر الإسلاميين الى تناول هذا البعد الماهوي والجذري في الدولة القطرية المعاصرة في تاريخ الإسلام وإمكانية ترويض الحضور العلماني المتطرف والأيدلوجي الإسلامي باتجاه تأصيل الذات والهوية عبر تشكيلات ثقافية تؤمن بالتواصل مع الأخر باعتبار هم العلمانية هو الأخر وتستند هذه الثقافة الإسلامية في الرؤية والموقف الى النص الأول مباشرة باعتباره نصا مؤسسا يؤسس لعالم حديث في واقعنا الإسلامي وهي مهمة معرفية وفكرية تلقى على عاتق علم التفسير الذي يقتضي تحديث طرائقه في العمل المعرفي والفكري تناول مناهج ومفاهيم العلوم الحديثة وتأكيدا منها علوم الفلسفة والاجتماع لأن القرآن في نظر الإسلام فلسفة وجود وطريقة أو شريعة في الاجتماع البشري.

أن مقتضى ضرورات الاجتماع البشري تجعل من التنظيم القانوني أو تقنين علاقات هذا الاجتماع واستمرار مسيرته وإذا كانت الدولة تتشكل من معان تتراوح بين السياسي والإداري والتاريخي فأن المعنى القانوني الذي يعبر عن الدولة أو يعرفها بأنها كيان تتوافر فيه شروط المكان والسكان والسلطة ويسبق الدولة اعتباريا في الوجود باعتباره هو الذي يشرع التعريف لها ويؤسس لها الحق القانوني في الوجود السياسي لكن القانون يسن أو يظهر على أثر قيام الدولة فهو تاريخيا أو زمنيا تابع في نشأته الى الدولة، فالدولة لها شخصية اعتبارية يكفلها امتلاكها للشخصية القانونية ويمنحها واقعا مستقلا بضمانة الوجود القانوني لها وفية تندرج مسألة السيادة التي ترتهن بها هوية وتحققها.

وأول استقلال تحققه الدولة بهذه الشخصية الاعتبارية هو ديمومتها وتجاوزها أزمة انتهاء الحكم وأنظمته بطرق التغيير المتعددة . انقلابات . ثورات . انتخابات . وهذا يعود في جزء مهم منه الى ارتباط الدولة بالأمة وهي علاقة تمر من خلال التمثيل القانوني والسياسي للأمة في الدولة واستمرار اعتبارها من موازاتها أو تجسيدها للأمة وهو ما يبرر امتلاكها للحقوق والواجبات وسلطة التشريعات فيها وقدرتها على التصرف بالمصلحة العامة بما يمنحه حق التمثيل القانوني لها من القدرة العامة الذي تحتكر بموجبه القوة وكذلك يسوغ لها حق امتلاك أو التصرف بالأملاك العامة وبما أنها ذات شخصية قانونية فأنه يحق لها أن تلجأ الى القضاء . الدولة مغامرة غير أكيدة، جاك باغنار، ترجمة نور الدين اللباد، ص٦٣.٦٢ . وتطالب بحقوقها في حالة التعرض لها من قبل أدعياء حق في الأفراد أو الجهات العامة. وبما أن أممنا مشبعة بروح الإسلام وتنبثق في خلفيتها أو مرجعيتها التاريخية والاجتماعية والثقافية عن الإسلام أو أنها تشكل امتدادا للحضور الثقافي . الديني العام في الإسلام، فأن الإسلام والحالة هذه يتموضع بشكل جذري أو طبيعي في الدولة التي تجسد هذه الأمة ، أنها ليست مجرد محاولة أيدلوجية تدخل في ما يعرف بمشروع الأسلمة الذي تتبناه حركات وأصوليات أسلامية بل هي من صلب تكوينات الدولة في العالم الإسلامي.

وإذا كانت الشخصية الاعتبارية صفة غير مقصورة على الدولة بل هي من حق أشخاص يرتبطون بالحق الخاص مثل الشركات والمؤسسات غير الرسمية إضافة الى الجماعات الإقليمية والمنشآت العامة فأن الدولة تمتاز عنها وينضاف الى شخصيتها الاعتبارية صفة السيادة وهي مبدأ مجرد تقترن حيازته بسلطة مشروعة تكفل له الإذعان للقوانين من قبل الأفراد والجهات التابعة والخاضعة للسلطة وتمنح سيادة الدولة ذاتها سلطة مطلقة تجعلها من دون منافس وغير مسؤولة أمام جهة وغير محتاجة الى التبرير فالمبرر الأول والأخير لها هو أسم الدولة. المصدر نفسه، ص٦٥.

وقد اقترنت السيادة في الدولة بنشأة الدولة ومفهوم الحكم . نظام الحكم . الذي أنتقل الى التقنين . إصدار القوانين . مكتسبا صفة الديمومة والثبات في توطيد مسألة الحكم وبذلك تحولت السيادة الى مصدر للتشريعات وليس مجرد مصدر للسلطات وعبر عنه نظام العلمانية في انحيازه الضمني الى هذا التحول من خلال تبرير العلمنة لواقعة السيادة الممنوحة الى أرادة بشرية تجسدت في أيمان الأمة البشري بالدولة معبرة عن طبيعتها وأرادتها وسلب كل أرادة ما فوق بشرية من هذا الحق وتشتمل على أرادة الله في الأديان التوحيدية الكبرى وهي أرادة تنص على نوع أخر من السيادة يوازي سيادة الأمة بمفهومها الأممي ويتمثل في سيادة النوع الإنساني والتي عبر عنها القرآن بمفهوم الخلافة، وهي دلالة دينية تتجاوز البعد القانوني والسياسي في مسألة السيادة المرتبطة بمفهوم الدولة رغم محاولات الفكر السياسي . الإسلامي أدراجها في سياقاته السياسية والأيدلوجية وهنا تكمن نقطة اختلاف جوهري في الدلالة الدينية عن الدلالة العلمانية في تبني مسألة أو مفهوم السيادة.

وبالقدر الذي ينمو فيه مبدأ السيادة في ظل الديمقراطيات الحديثة كمعبر عن سيادة الأمة وبصورة أكثر تجذيرا في تداوله وشعبيته من الدول القديمة فانه يسير باتجاه لأصلة له سلبا أو إيجابا بوجهة الأديان ، وفي غياب شكل الدولة في الإسلام وعموم الأديان التوحيدية . الإبراهيمية فأن منطقة المباح تتسع في قبول كل أشكال الدولة وصور النظم فيها لكن المعيار الديني يبقى هو ذاته في توثيق عدالة السماء في الأرض وتجلي صفة الله في العدل في نظام المعاملات الدنيوي ورغم أشتمال الإسلام على نظام المعاملات فأنه يبقى خارج سياق الدولة ونظام الحكم فيها ، أن ضرورة الواقع الذي يعيشه الإنسان تفرض دولة ذات أنهمام دنيوي، وفي مجادلة نظرية فأن الدولة لازالت تعيش ارتباك الحق المؤسس لها فكل نظرية تفسر نشأة الدولة تلجأ الى استثناء خاص بالدولة في تبرير وجودها وعلاقته العضوية بالحق وافتراض تابعيته له، فالدولة في التصور الماركسي هي التي يرتبط بها الحق بينما يذهب التصور الطبيعي للحقوق الى خضوع الدولة الى منطق القانون الطبيعي والمعبر عن الزامات متأصلة وشاملة وفي التصور الليبرالي فأن الدولة لا تخضع بدءً للحق بل هي تقرر خضوعها بشكل ذاتي للحق . المصدر نفسه . ص٦٨ من هنا نستطيع تفسير تجاوز الأديان ومنها الإسلام شكل الدولة ونظامها في أطروحته الو